مطارحات في العقيدة (٣)

نظرية عدالة الصحابة في الميزان

سماحة العلامة السيد كمال الحيدري
إعداد: حسن الحاج

إنّ من أهمّ ما انتهى إليه بعض أعلام مدرسة الصحابة، وبالذات الشيخ ابن تيمية وفريق من أتباعه، وهم يتحدثون عن عدالة الصحابة، هو منح الصحابة مستوًى من العصمة، وإن لم يصرّحوا به، لكنهم ملتزمون به عملياً، حيث راحوا على أساسه يوجّهون كلَّ أعمال الصحابة وأقوالهم ومواقفهم.. ولايجوّزون أن يوجّه لهم أيّ نقد، وإن فعلوا ما فعلوا من قتل وسبّ، وارتكاب

للمحرمات، ومحاربة لأولي الأمر ونحو ذلك.. بل ويمنعون من أن نوصف بعضهم بالبخل أو بالجبن أو بعدم الزهد أو العلم... وهذا كلّه يجعلهم في دائرة العصمة أو على الأقل في درجة من درجاتها سواء أكانت واسعةً أم محدودة..

ولم يكتفوا بذلك التوجيه لما يصدر من الصحابة، وبالتحذير من انتقادهم أو وصفهم بتلك الصفات، بل سنّوا لمن تفوّه بمثل تلك الصفات أو النقود تأديباً وتعزيراً، دون أن يُكفّر، إلا عندما يتجاوز ذلك الوصف إلى تفسيقهم أو أنهم مرتدون، فيما يتعيّن الكفر على من شك في تكفير من يقول بفسق الصحابة وارتدادهم.. هذا وغيره نجده صريحاً بيّناً في كلام الشيخ ابن تيمية حين يقول:

«... وأما من سبهم سبّاً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم ـ مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلةِ العلمِ، أو عدمِ الزهدِ، ونحو ذلك ـ فهذا هو الذي يستحقُّ التأديبَ والتعزيرَ، ولا يُحكمُ بكفرهِ بمجردِ ذلك، وعلى هذا يحملُ كلامُ من لم يكفرهم من العلماء...

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلاّ نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسَّقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفرهِ، فإنَّهُ مكذبٌ لما نصهُ القرآنُ في غير موضع: من الرضا عنهم والثناء عليهم، بل من يشكُّ في كفرِ مثل هذا فإنّ كفرهُ متعين،... ولهذا تجدُ عامةَ من ظهر عنه شيءٌ من هذه الأقوال، فإنه يتبيّنُ أنهُ زنديقٌ، وعامَّةُ الزَّنَادِقَة إنَّمَا يَسْتَتِرُونَ بمذهبهم، وقد ظهرت للهِ فيهم مَثُلات، وَتَوَاتَرَ النقلُ بأَنَّ وجوههم تُمسخُ خنازيرَ في المحيا والمماتِ،...

وبالجملة فمن أصنافِ السابَّةِ من لا ريب في كفرهِ، ومنهم من لا يحكمُ

بكفرهِ، ومنهم من يتردّدُ فيهِ، وليس هذا موضعُ الاستقصاء في ذلك، وإنما ذكرنا هذه المسائل لأنها من تمام الكلامِ في المسألةِ التي قصدنا لها...».[1]

فوفقاً لهذا النصِّ ، نحن أمام أمرين خطيرين:

الأمر الأول:

تأديبٌ و تعزيرٌ لكلِّ مَن يقول عن صحابيٍّ: إنه بخيل أو جبان أو قليل العلم أو ليس بزاهد، دون أن نحكم بكفره، وعليه يحمل كلام علماءٍ لم يكفروا هذا النوع من الناس المتفوّهين بهذه الصفات، و في الوقت الذي يعدُّ كلام الشيخ ابن تيمية محملاً وفرصةً هيَّأها تخليصاً لهؤلاء العلماء، الذين لم يحكموا بكفر هكذا نوع من المتفوّهين، فهو يتضمن أن هناك مِن العلماء مَن يكفّر الذي يصف صحابيّاً بالجبن والبخل وقلة العلم وعدم الزهد..

الأمر الثاني: تكفيران:

ـ تكفير لكلِّ مَن زعم أنَّ صحابياً ما، كان فاسقاً أو مرتداً..

ـ تكفير متعيّن لطائفة تشكك في كفر أولئك الزاعمين..

هكذا فصّل الشيخ الموقف العام إزاء الصحابة، وأنه لا بدّ لهم من أن يبعدوا أنفسهم عن هذه المواقف الثلاثة، وبالتالي ليس أمامهم إلاّ القبول بسيرة الصحابي بل والدفاع عنها، وإن شابها خطأ، أو خالطها فحش أو تجاوز، أو كبيرة من الكبائر المتسالم على حرمتها كشرب للخمر، أو تخللها جرم كقتل نفس محترمة بغير حقٍّ أو فساد في الأرض، أو خروج على ولي أمر

---

١. أنظر الصارم المسلول على شاتم الرسولﷺ لابن تيمية الحراني الدمشقي، المعروف بابن تيمية، حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، صفحة: ٥٨٦ .

شرعيٍّ، والتآمر عليه، وإشاعة الفساد في الساحة المسلمة، والإطاحة بأمن الناس واستقرارهم، وتدمير الحرث والنسل، والتسبب بقتل الآلاف من المسلمين بمعارك طاحنة، لم يبخل علينا التاريخ بتفاصيلها المرعبة كحرب الجمل وصفين والنهروان...

وبعد كلِّ هذا وبكلِّ سوء مثله ارتكب بحقِّ الدين والأمّة من قبل طائفة من الصحابة، يأتينا الشيخ ليعزّر ويؤدّب من ينتقد مثل هذه الفئة، أو يكفّر من يشير إلى انحرافها وبعدها عن الدين وقيمه وأحكامه بفسق أو ارتداد، ويعلو أكثر فيحكم بكفر حتى من يشك؛ مجرد شك لا غير، في تكفير الفريق الثاني. بدلاً من أن ينادي بتأديبٍ وتعزيرٍ لمن تجاوز الحقَّ والعدلَ وأحكام الشرع الحنيف حتى وإن كان من الصحابة المقرّبين، وممن طالت قاماتهم في الساحة المسلمة... فالصحبة ليست حصانة لأحد، إلاّ أن يلتزم حقّاً أو يقيم عدلاً، أو يأمر بمعروف بين الناس وينهى عن منكر...

نعم الصحبة ارتباط جليل برسول الله ﷺ، وقرب منه ﷺ فيه شرف عظيم، ولكنها أمانة كبرى في أعناقهم، ومسؤولية تجب المحافظة عليها و رعايتها، وبالتالي فهي تكليف، إن التزموا بها تمنحهم العدالة، أما من لم يتقيّد بها، فلا يستحق تقديراً ولا حصانةً فضلاً عن منحه صفة العدالة..

وأما في سبب تكفير المشككين الوارد في قوله: «بل من يشكُّ في كفرِ مثل هذا فإنّ كفرهُ متعين؛ لأنه مكذب لما نصّه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم والثناء عليهم...».

فهذا بحسب اعتقاده، و إلا فلا نجد في القرآن الكريم نصّاً على عدالة الصحابة، نعم هناك نصّ على الرضا عن المهاجرين والأنصار والثناء عليهم، ولكن بعد التخصيص؛ لأنه ما من عام إلاّ وقد خصّ..

هذا والذي أريد بيانه بشكل واضح وصريح أنّ هذا الاتجاه ليس موجوداً عند عموم المسلمين أبداً، وإنما عند بعضهم، بل عند بعض أتباع الشيخ ابن تيمية، وليس كل أتباعه يؤمنون بهذا الاتجاه الذي يؤمن به.

السابّة أصنافاً وأحكاماً:

يقول الشيخ: «وبالجملة فمن أصناف السابَّة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من يتردد فيه، وليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك، وإنما ذكرنا هذه المسائل؛ لأنها من تمام الكلام في المسألة التي قصدنا لها».

إذن فابن تيمية يقسّم أحكامه لهؤلاء السابّة إلى:

١. صنف من لا ريب في كفره.

٢. صنف من لا يحكم بكفره.

٣. صنف من يتردد فيه.

ثمَّ يحكم عليهم بأنهم زنادقة. «...ولهذا تجدُ عامةَ من ظهر عنه شيءٌ من هذه الأقوال، فإنه يتبيّنُ أنهُ زنديقٌ، وعامَّة الزَّنَادِقَة إنَّمَا يَسْتَتِرُونَ بمذهبهم، وقد ظهرت للهِ فيهم مَثُلات، وَتَوَاتَر النقلُ بأنَّ وجوههم تُمسخُ خنازيرَ في المحيا والممات...».

وهنا لا بدَّ لنا من أن نسأل الشيخ:

أين هي تلك النصوص، التي بلغت حدَّ التواتر ؟!

وفي أيِّ مصدر تواتر النقل فيمن سبّ صحابياً؛ أن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات؟!

ثمَّ أين الشيخ من منطق التنزيل العزيز:

ـ الذي وصفَ من جبن وفرَّ من الصحابة في معركة حنين بقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾.

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.[1]

في المجمع: أي وليتم عن عدوكم منهزمين، وتقديره ولّيتموهم أدباركم وانهزمتم.

وفي الجامع... فانهزم جمهور المسلمين ولم يَلْوِ أحدٌ على أحد، وفيها يقول العباس بن عبد المطلب:

نصرْنا رسولَ الله في الحرب تسعة
وقد فرّ مَن قد فرّ عنه وأقشعوا
وعاشرُنا لاقَى الحمام بنفسه
بما مَسّه في الله لا يتوَجّع

وثبتت أمّ سُليم في جملة من ثبت، مُحْتزمةً ممسكةً بعيراً لأبي طلحة وفي يدها خَنْجر...

ويقول ابن عاشور: والتولّي: الرجوع، و﴿مُدْبِرِينَ﴾ حال: إمّا مؤكّدة لمعنى ﴿وَلَّيْتُمْ﴾. أو أريد بها إدبار أخص من التولّي، لأنّ التولّي مطلق يكون للهروب، ويكون للفرّ في حِيل الحروب، والإدبار شائع في الفرار الذي لم يقصد به حيلة، فيكون الفرق بينه وبين التولّي اصطلاحاً حربياً.

وقد نهاهم الله تعالى عن ذلك بقوله: ﴿يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوۤاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفاً فَلاَ تُوَلُّوهُمُ ٱلأَدْبَارَ * وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً

١ . سورة التوبة: ٢٥.

﴿إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.[1]

وتولية الأدبار كناية عن الفرار من العدو... تعين أنّ المفاد من قوله: ﴿فَلا تُوَلُّوهُمُ الأَدْبارَ﴾ النهي عن الفرار قبل النصر أو القتل... وهذا غضب الله عليه في الدنيا المستحق الذم وغيره مما عسى أن يحرمه عناية الله تعالى في الدنيا، ثم يترتب عليه المصير إلى عذاب جهنم، وهذا يدل على أنّ توليه الظهر إلى المشركين كبيرة عظيمة.[2]

ـ ووصفَ طائفةً منهم بالبخل حين قال:

﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَيَكُونُوٓاْ أَمْثَالَكُم﴾.[3]

ابن عاشور: وعلى الاحتمالين فقوله: ﴿فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ إما مسوق مساق التوبيخ، أو مساق التنبيه على الخطإ في الشح ببذل المال في الجهاد الذي هو محلّ السياق؛ لأن المرء قد يبخل بُخلاً ليس عائداً بخلُه عن نفسه.

ومعنى قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ على الاحتمال الأول فإنما يبْخل عن نفسه إذ يتمكن عدّوه من التسلط عليه فعاد بُخله بالضر عليه، وعلى الاحتمال الثاني فإنما يبْخل عن نفسه بحرمانها من ثواب الإنفاق.

والقصر المستفاد من ﴿إِنَّمَا﴾ قصر قلب باعتبار لازم بُخله؛ لأنّ الباخل اعتقد أنه منع من دَعاه إلى الإنفاق، ولكن لازم بخله عاد عليه بحرمان

١ . الأنفال: ١٥ – ١٦.

٢ . أنظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ؛ وتفسير مجمع البيان، للشيخ الطبرسي ؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور: الآية ٢٥ من سورة التوبة، وسورة الأنفال: ١٥– ١٦.

٣ . سورة محمد: ٣٨.

نفسه من منافع ذلك الإنفاق، فالقصر مجاز مرسل مركَّب. وفعل (بخل) يتعدى بـ (عن) لما فيه من معنى الإمساك ويتعدى بـ (على) لما فيه من معنى التضييق على المبخول عليه. وقد عدي هنا بحرف (عن).[1]

الشيخ الطبرسي: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ لأنه يحرمها مثوبة جسيمة ويلزمها عقوبة عظيمة، وهذه إشارة إلى أن معطي المال أحوج إليه من الفقير الآخذ، فبخله بخل على نفسه وذلك أشد البخل قال مقاتل: إنما يبخل بالخير والفضل في الآخرة عن نفسه. وقيل: معناه فإنما يبخل بداع عن نفسه يدعوه إلى البخل ،فإنّ الله تعالى نهى عن البخل وذمه فلايكون البخل بداع من جهته.[2]

.. وأمّا ميسورو الحال منهم فقد بخلوا، أو خافوا الفقر والعَيلة من تقديم صدقات، وحتى هذه لا تخلو من سوء ظنٍّ، كما في الآية:

﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا نَاجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلاَةَ وَآتُواْ ٱلزَّكَاةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.[3]

عن مقاتل بن حيان: نزلت الآية في الأغنياء، وذلك أنهم كانوا يأتون النبي صلى الله عليه وسلم فيكثرون مناجاته، ويغلبون الفقراء على المجالس، حتى كره رسول الله ﷺ ذلك من طول جلوسهم ومناجاتهم، فأنزل الله تبارك وتعالى هذه الآية، فأمر بالصدقة عند المناجاة، فأما أهل العُسرة فلم يجدوا

---

١ . تفسير التحرير والتنوير: الآية.

٢ . أنظر مجمع البيان في تفسير القرآن: الآية.

٣ . المجادلة: ١٢ – ١٣.

شيئاً، وأما أهل الميسرة فبخلوا، واشتد ذلك على أصحاب النبيﷺ فنزلت الرخصة. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إنّ في كتاب الله لآية ما عمل بها أحد قبلي، ولا يعمل بها أحد بعدي: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ**﴾ كان لي دينار فبعته بدراهم، وكنت إذا ناجيت الرسول، تصدقت بدرهم حتى نفد؛ فنسخت بالآية الأخرى: ﴿**أَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ**﴾.[1]».

إذن فقد بخل الموسرون من الصحابة كما في الخبر أعلاه: «وأما أهل الميسرة فبخلوا» والبخل صفة ذميمة، فوصف هذا الفريق بها، يقابلها صفة الجود؟!

فكيف يمكن أن يقاس كلام ابن تيمية إلى المنطق القرآني هذا، ولما قاله المفسرون؟!

وأين الشيخ من الأحاديث الواردة والأخبار الواضحة، والأقوال الصريحة، التي تفاضل بين الصحابة وتميّز بينهم مثل: (أعلمكم فلان.. أقضاكم.. أشجعكم.. أتقاكم... أفرضكم، أعرفكم.. أعدلكم، وكذا **أقضانا**، أقرؤنا، **وأقرؤهم**...؟!

وبالتالي تبيّن أنّ فيهم من هو الأعلم والأقضى والأعدل..، وفيهم ما دون ذلك، أو فيهم من ليس له من ذلك شيءٌ، وهو ما قد نستفيده ولو من مفهوم هذه الروايات والأقوال، والتي منها:

فعن رسول اللهﷺ أنّه قال: «أقضاهم علي» أي أقضى الأصحاب، وفي رواية أخرى أنّهﷺ قال: «أقضاها علي» أي الأمّة جمعاء..

---

١ . أنظر أسباب نزول القرآن، للواحدي: السورة والآيتان.

وروي أنه صلى الله عليه وآله قال: «أقضاكم علي، وأفرضكم زيد، وأعرفكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» عن أنس بن مالك أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «..**وأقضاهم علي بن أبي طالب، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت..**». وهكذا ورد «**أقضاهم عليٌّ، أقضى أمتي عليٌّ..**».

ويبدو أنّ الخليفة الثاني عمر بن الخطاب؛ لأنّه سمعها في مواقف عديدة، اقتبس ذلك، وغدا يردد لفظ «أقضانا علي بن أبي طالب» أو «علي أقضانا»، كما في أخبار عديدة، كان منها:

ما روي عن ابن عباس قال: قال عمر: علي أقضانا وأبيّ أقرؤنا.. ومثلها روايتان أخريان عن ابن عباس وسعيد بن جبير.[1]

هذا، وقال القاضي أبو بكر بن العربي: فأما علم القضاء فلعمر إلهك، إنه لنوع من العلم مجرّد، وفصل منه مؤكد، غير معرفة الأحكام والبصر بالحلال والحرام، ففي الحديث: «أقضاكم علي، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل».[2]

فوفق هذه الروايات والأقوال وغيرها، نجد أنَّ هناك تفاضلاً بين الصحابة، وأنَّ بها رُجح كلٌّ واحد من الصحابة على غيره في علم من

١ . أنظر في كل هذا صحيح البخاري ٤ : ١٦٢٨. قال ابن حجر في فتح الباري ٨ : ١٦٧ في شرحه الحديث المذكور: «وأما قوله: وأقضانا عليّ، فورد في حديث مرفوع أيضاً عن أنس رفعه: أقضى أمتي علي بن أبي طالب؛ والرياض **النضرة**٢: ١٩٨؛ ومسند الإمام أحمد٥ :١١٣؛ وسنن ابن ماجة١: ١٥٤،٥٥ بتعليق الألباني ؛ وأيضاً المستصفى، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي(ت ٥٠٥ هجرية) طبعه وصححه محمد بن السلام عبد الشافي، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان: ١٧٠ ؛ والإحكام في أصول الأحكام، للآمدي(ت٦٣١ هجرية)، وقد علّق عليه العلامة الشيخ عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي٤: ٢٣٧.

٢ . أنظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي١٥: ١٦٢.

العلوم، وفي معرفة دون أخرى، وحتى في مواقفهم، وفيما قاموا به من جهاد أو عبادة أو وظيفة يؤدونها، وقد تدلُّ على أنّ طائفةً منهم لم يكن لها نصيب منها، أو أنها لم تتميّز ولو بمنقبة ما..؟!

ثمَّ كيف يوجه الشيخ ابن تيمية الأحاديث التي وردت عن رسول الله ﷺ في عمار بن ياسر، والتي منها:

عن أبي سعيد الخدري قال: كنا نحمل في بناء المسجد لبنة لبنة، وعمار بن ياسر يحمل لبنتين لبنتين، قال: فرأه رسول الله ﷺ فجعل ينفض التراب عنه، ويقول: يا عمار ألا تحمل لبنة كما يحمل أصحابك؟ قال: إني أريد الأجر من الله.

قال: فجعل ينفض التراب عنه، ويقول: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار».[1]

١ . صحيح البخاري:٣٤٦ ورواه أيضاً في ٢٦٥٧. ٢: ٨٧ ؛ ومسند أحمد٣: ٩١؛ سنن الترمذي:٥٤٢؛ والسيرة النبوية، لابن هشام٢: ٤٩٦ ـ ٤٩٧.

وقد اتفقت الكلمة على أنّ الفئة الباغية هم معاوية وأصحابه، وكان في جيش معاوية جملة من الصحابة، ومنهم عمرو بن العاص، والذي حين سُئل عن عمار بن ياسر، قالوا: قتيلكم يوم صفين؟! ولم ينكر ذلك، بل أجاب قائلاً: قد والله قتلناه؟![1]

ثمَّ ماذا يقول الشيخ ابن تيمية عن الروايات، التي جاءت في باب الحوض وغيره بأسانيد عديدة، ومتون متشابهة، والتي تبيّن أنّ جملة من الصحابة، قد ارتدوا بعد رسول الله ﷺ، أحدثوا بعد رسول الله ﷺ، غيّروا بعد رسول الله ﷺ، بدّلوا بعد رسول الله ﷺ، وهي العناوين نفسها، التي نصّت عليها تلك الروايات في أهم صحاح مدرسة الصحابة، فقد ذكرها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الصحاح وسائر السنن، وهذه بعضها بالعناوين المذكورة:

ارتدوا

ما جاء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «بينا أنا قائم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم، خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم».[2]

أحدثوا

عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «ليردن عليَّ ناس من أصحابي الحوض حتى عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ما

---

١ . مختصر تاريخ دمشق١٨: ٢١٤.

٢ . صحيح البخاري٥: ٢٤٠٧ رواية رقم: ٦٢١٥.

أحدثوا بعدك».[1]

أحدثوا، وغيّروا

عن سهل بن سعد قال: قال النبيﷺ: «أنا فرطكم على الحوض من مرَّ عليَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً؛ ليردنَّ عليَّ أقوام، أعرفهم ويعرفوني، ثم يُحال بيني وبينهم؛ ثمَّ يحال بيني وبينهم؛ قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش، فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم؛ فقال: اشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته، وهو يزيد فيها، فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن غيّر بعدي».[2]

بدّلوا

عن أبي حازم قال: سمعت سهل بن سعد يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أنا فرطكم على الحوض، من ورده شرب منه، ومن شرب منه لم يظمأ بعده أبداً، ليرد عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم».

قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش، وأنا أحدثهم هذا فقال: هكذا سمعت سهلاً؟ فقلت: نعم، فقال: وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته يزيد فيه، قال: إنهم مني. فيقال: إنك لا تدري ما بدّلوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدّل بعدي.[3]

---

١ . المصدرالسابق٨ : ١٢٠ كتاب الرقاق، الحديث: ٦٠٩٦.

٢ . المصدر السابق٨ : ١٢١ الحديث : ١٠٩٧، وكتاب الفتن ، الحديث : ٦٥٢٨.

٣ . المصدر السابق٦: ٢٥٨٧ رواية رقم: ٦٦٤٣. الفرط بفتح الفاء والراء الذي يتقدم الوارد ليُصلح لهم، فقولهﷺ: أنا فرطكم على الحوض: سابقكم إليه كالمهيِّئ له. والحياض والدلاء ونحوها من أمور الاستقاء.

عن ابن عباس أنه قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً بموعظة، فقال: يا أيها الناس! إنكم تحشرون إلى الله حفاة عراة غرلاً (غير مختونين) ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾.[1] ألا وإنّ أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم عليه السلام! ألا وإنّه سيجاء برجال من أمتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: يارب أصحابي! فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح:

﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.[2]

قال: فيقال لي: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم؟![3]

هذا وأن النبيَّ ﷺ نسب إليه، أنَّه قال لشهداء أحد: هؤلاء أشهد عليهم.

فقال أبو بكر الصديق: ألسنا يا رسول الله بإخوانهم، أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا؟!

فقال رسول الله ﷺ: «بلى ولكن لا أدري ما تُحدثون بعدي».

فبكى أبو بكر، ثمَّ بكى، ثمَّ قال: أَئنا لكائنون بعدك.[4]

---

١ . الأنبياء: ١٠٤.

٢ . المائدة: ١١٧ – ١١٨.

٣ . هذا ما أخرجه كلٌّ من البخاري ومسلم وابن حبان في صحاحهم بأسانيدهم جميعاً عن ابن عباس، واللفظ لمسلم. فانظر صحيح مسلم٤ : ٢١٩٤ رواية رقم: ٢٨٦٠، صحيح البخاري ٤: ١٦١٩ رواية رقم: ٤٣٤٩ و ٥/ ٢٣٩١ رواية رقم: ٦١٦١.
صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، حقّقه وخرج أحاديثه وعلّق عليه شعيب الأرنووط ١٦: ٣٤٣ رقم: ٧٣٤٦.

٤ . أنظر كتاب الموطأ، للإمام مالك٢، كتاب الجهاد، ١٤ـ باب الشهداء في سبيل الله:٩٩٣.

ثم كيف يحكم الشيخ بتأديب وتعزير إنسان أو بكفره وأيضاً بزندقته، وأنه تواتر النقل أنه ممسوخ على صورة الخنازير، ولربما استند هذا الإنسان إلى مثل هذه الروايات في الصحاح، ولربما اجتهد فأخطأ حسب القاعدة المعمول بها؟!

ثمَّ ماذا يقول عن صحابة، أقيم عليهم الحدُّ في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وفي زمن الخلفاء الثلاثة من بعده صلى الله عليه وآله...؟! وإن كان عددهم ضئيلاً جدًّا، إذا ما قورنوا بأعداد الصحابة الآخرين، كالنعيمان بن عمرو، الذي ورد فيه عن عقبة بن الحارث أنَّ النبيَّ أُتي بنعيمان، أو بابن نعيمان، وهو سكران فشقَّ عليه، وأمر من في البيت أن يضربوه، فضربوه بالجريد والنعال، وكنتُ فيمن ضربه.

وكأبي محجن الثقفي، الذي عرف بإدمانه على شرب الخمر، حتى أنه لايقلع عن ذلك وإن عوقب مرات بالجلد، فما أن يجلد حتى يعود لشربها؛ فلما أكثر عليهم سجنوه وأوثقوه.. ولشدة تعلقه بالخمر راح يوصي ابنه قائلاً:

إذا مِتُّ فَادْفَنّي إلى جَنْبِ كَرْمَةٍ
تُرَّوي عِظامِي بَعْدَ مَوْتِي عُروقُها
وَلا تَدْفِنَنِّي فِي الفَــلاةِ فَإنَنِّــي
أخافُ إذَا ما مِـتُّ أنْ لا أَذُوقُها

وقد جلده عمر الحدّ عليها مراراً، ونفاه إلى جزيرة في البحر؛ فلحق بسعد، فكتب إليه عمر أن يحبسه فحبسه...

وفي خبر: أنَّ عمر بن الخطاب ضرب ابنه عبيد الله في الشراب، هو وجماعة معه، وضرب أبا محجن الثقفي في الشراب أيضاً سبع مرات، وضرب معه ربيعة بن أمية بن خلف...

العصبة:

والعصبة، جماعة من الصحابة، عدول باعتقادهم، ولا يسمحون لأحد بأن يناقش أقوالهم فضلاً عن أفعالهم وتصرفاتهم، تلك التي اختلقت حادثة الإفك، التي يقول عنها وعنهم التنزيل العزيز:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لاَ تَحْسَبُوهُ شَرّاً لَّكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ ٱمْرِىءٍ مِّنْهُمْ مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلإِثْمِ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

﴿عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ حسان بن ثابت، مسطح بن أثاثة، حمنة بنت جحش، ولربما كان هناك غيرهم؛ لأنّ العصبة فيها أقوال: ثلاثة أو أربعة إلى العشرة.

﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ﴾: عبدالله بن أبيّ بن سلول، رأس المنافقين.

فقد روى محمد بن إسحاق وغيره: أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم جلد في الإفك رجلين وامرأة: مِسْطَحاً وحسان وحَمْنَة.

فهؤلاء إذا كانوا جميعاً من العدول، ومن الموثوقين، وممن اجتهدوا فأخطأوا، وبالتالي لا يصحّ انتقادهم، فلماذا أُقيمت الحدود عليهم؟![1]

ثمَّ ألَم يشنّ الخليفة الأول حروباً طاحنةً على طوائف من المسلمين سمّوا بالمرتدين، حين جهّز أحد عشر جيشاً كاملاً، ووضع على كل جيش قائداً كخالد بن الوليد، وعكرمة بن أبي جهل، وعمرو بن العاص، وغيرهم؟!

وماذا يقول أصحاب نظرية عدالة الصحابة عما كان يقع بين الصحابة

---

١ . أنظر في هذه الحدود كلاً من صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال رقم ٦٣٩٣، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي؛ ومجمع البيان، للشيخ الطوسي، تفسير الآية ٢١٩ من سورة البقرة، وتفسير سورة النور، الآية١١؛ والبداية والنهاية، لابن كثير٩: ٦٤١ سنة أربع عشرة من الهجرة ـ غزوة القادسية ؛ وصحيح مسلم٥ : ١٢٥ ـ ١٢٦؛ والسنن الكبرى، للبيهقي٨ : ٣١٢؛ ومصادر أخرى.

أنفسهم من انتقادات ومن قدح ومن تسقيط..؟!

وكيف يوجه ما يقرُّ بأن بعض الصحابة كان يكفّر بعضهم بعضاً، ويبغض بعضهم بعضاً، ويسبُّ ويشتم بعضهم بعضاً، فعبارته واضحة وجلية، وهي مثال واضح على ذلك:

(وقد علم قدح كثير من الصحابة في علي...).

فصريح الكلام أنّ كثيراً من الصحابة كانوا يقدحون في عليٍّ، و ليس فقط ينتقدون، بل يقدحون، والقدح قد يكون أبلغ من النقد، فهم يقدحون بإيمانه، بإسلامه، وبثقته، وبعدالته..!

ثمَّ هو لا يكتفي بما يدور بين الصحابة، بل يوسع الدائرة لتضمّ لا فقط الصحابة، بل تضمّ التابعين أيضاً حيث راحوا جميعاً يؤدون ما هو أوسع من القدح والبغض والسبِّ، ألا وهو القتال، وقد جاء النصُّ التالي من الشيخ يبيّن لنا تفصيلاً لما كانوا يقومون به، فيقول:

(ولم يكن كذلك علي، فإنَّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه...).[1]

إذن فعلى أساس كلِّ هذا، واستناداً لمبناه الذي صرح به في مقالته أعلاه: (وأما من سبهم سبّاً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم... وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا... أو أنهم فسَّقوا عامتهم... ولهذا تجدُ عامةَ

١ . أنظر هاتين العبارتين في منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبع سنة (١٤١١) من الهجرة٧: ١٤٧، تحت فصل قال الرافضي: البرهان الخامس عشر: قوله تعالى: ﴿**وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ**﴾. روى أبونُعيم بإسناده عن أبي سعيد الخدري...؛ وصفحة١٣٧ تحت فصل: قال الرافضي: والبرهان الثاني عشر قوله تعالى: ﴿**إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودًّا**﴾ سورة مريم:٩٦.

من ظهر عنه شيءٌ من هذه الأقوال، فإنه يتبيّنُ أنهُ زنديقٌ،... وقد ظهرت للهِ فيهم مَثُلات، وَتَوَاتَرَ النقلُ بأنَّ وجوههم تُمسخُ خنازيرَ في المحيا والممات).

ولما ذكره في مقولته الآخرى: (وقد علم قدح كثير من الصحابة في علي)،(فإنّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه). وعليٌّ أقلُّ ما يقال فيه: إنه صحابيٌّ، وهو مما لا شك فيه عندهم.. على هذا ووفقاً لما تبنّاه لابدَّ أنَّ كثيراً من الصحابة والتابعين إمّا كانوا يستحقون الـتأديب والتعزير، وإمّا أنهم كفارٌ، وبالتالي يحكم عليهم جميعاً أنّهم زنادقة تمسخ وجوههم خنازير..!

وقفة قصيرة:

إنَّ عبارات الشيخ تلك التي تخصُّ الموقف من الإمام عليٍّ عليه السلام، تكشف عن كيفية التعامل الذي كان جارياً ـ وفقاً لما يقوله ابن تيمية ـ مع واحد من الصحابة وهو علي بن أبي طالب، إذ هو صحابيٌّ، أقول هذا وأكتفي به تنزلاً مع مبنى مدرسة الصحابة، التي لا شك لديها في حمله لهذه الصفة، بل ولصفات أخرى؛ فهو من المهاجرين، وهو الخليفة الرابع على حدٍّ زعم هذه المدرسة، وهو صهر لرسول الله صلى الله عليه وآله وهو واحد من أهل البيت الذين نزلت فيهم آية التطهير:

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.[1]

وهو وجه من الوجوه التي باهلَ بها رسولُ الله صلى الله عليه وآله النصارى، كما في آية المباهلة:

﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ

١ . سورة الأحزاب:٣٣.

﴿وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾.[1]

وهو من القربى الذين أمر الله سبحانه وتعالى بمودتهم في صريح الآية: ﴿قُل لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾.[2]

ولم يثبت في القرآن وجوب المودة لأحد إلا للقربى، إلى ما شاء الله من الأمور التي ذكرتها صحاحهم... فضلاً عن كونه _ وفقاً لمدرسة أهل البيت _ إماماً معصوماً...

إنّ ذلك التعامل الذي تحدث عنه الشيخ أقلّ ما يقال فيه: تعامل ما أسوأه!

فهم لا يقولون عنه: إنه قليل العلم، أو إنه ليس زاهداً.. بل يتجاوزن ذلك حتى بلغوا كلَّ درجات السبّ والشتم والبغض، وحتى وصلوا إلى قتاله ومحاربته، وهم يعلمون أنّ سبّه سبٌّ لرسول الله صلى الله عليه وآله وقتالَه قتالٌ لرسول الله صلى الله عليه وآله. فهم ولجوا في تعاملهم مع عليٍّ الدائرة التي توجب كفرهم، على حدِّ تعبير الشيخ ابن تيمية، اللهم إلا أن يكون كلامه يجري فيمن لو سُبَّ أو قوتل غير عليٍّ لوجب كفره!

منطق آخر:

وأنَّ بين أيديهم منطقاً آخر ألا وهو: (اجتهد فأخطأ) الذي راحوا يوجهون به المواقف السلبية لبعض الصحابة من الإمام عليٍّ عليه السلام؛ فكلّ من قاتل عليّاً، وكلّ من سبَّ عليّاً، وكلّ من أبغض عليّاً، فإنه يدخل تحت دائرة الاجتهاد المزعوم هذا، وبالتالي فهو مأجور؛ لأن المجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجرٌ..

١ . سورة آل عمران:٦١.

٢ . سورة الشورى:٢٣.

فطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، ومن معهم في قتالهم للإمام علي عليه السلام في واقعة الجمل، اجتهدوا فأخطأوا!

ومعاوية بن أبي سفيان ومعه عمرو بن العاص ومن تبعهما حين تمرّدوا على الإمام علي عليه السلام وبغوا عليه وقاتلوه في صفين، اجتهدوا فأخطأوا!

إذن هؤلاء جميعاً ليسوا معذورين فقط عند الله سبحانه وتعالى، بل هم مأجورون عنده..

فهم طبقوا ما روي من أنه صلى الله عليه وآله قال: «من اجتهد فأخطأ، فله أجر واحد، ومن اجتهد فأصاب، له أجران». على أفعال الصحابة وأقوالهم. وأنَّ هذه القاعدة مختصة بالصحابي ولا تشمل غير الصحابي. فمن يسبّ صحابياً ،

وهو ليس من الصحابة، لا تنطبق عليه أنه اجتهد فأخطأ.. وبالتالي ووفقاً لهذه النظرية إذا وجدتم صحابياً يشتم أو يسب أو يلعن صحابياً، أو يقاتل صحابياً أو يقتل صحابياً، وإن بلغت الدماء ما بلغت، فهو غير مؤاخذ بل هو مأجور؛ لأنه يدخل تحت دائرة اجتهد فأخطأ.. فيا أسوأه من تطبيق لهذه القاعدة أو النظرية! التي تمسّك بها الشيخ ابن تيمية ومن تبعه، وحاولوا أن يوجهوا عمل الصحابة في موارد السب والقدح والبغض والمقاتلة والمحاربة، وبالتالي فهم مأجورون، وكأنّهم بأجمعهم استوفوا شروط الاجتهاد، وبذلوا جهدهم في النصوص، واستنبطوا بما يملكونه من أدوات علمية، وبإخلاص وصدق وورع، جوازَ شتمّ عليٍّ وبغضَه بل وقتاله! وأنه أمر مسموح به فقط للصحابة وللتابعين دون غيرهم من المسلمين، الذين إن فعلوا ولو شيئاً يسيراً من ذلك، فالتأديب والتعزير ينتظرهم، وإلا فالتكفير والزندقة تلاحقهم، ثمَّ المسوخ، كلُّ هذا لهم بالمرصاد، فيا أولئك الصحابة والتابعون لهم بإحسان يؤجرون ويثابون![1]

عليٌّ عليه السلام ونصوص فيه:

وهنا لا بد لي من العودة إلى النصوص الواردة عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله في عليٍّ عليه السلام، وعلى ضوء ما تدلّ عليه نرى:

هل تقبل هذه الأحاديثُ تلكَ المواقف منهم، وذلك التخريج أو التوجيه

١ . أنظر شرح كتاب «الاعتصام بالكتاب و السنة» من صحح الإمام البخاري (٥٦) أجر العالم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، الباب الحادي والعشرون: باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ.٧٣٥٢، وفيه بحث مفصّل عما نسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد، ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ فله أجر». وفي مسند أحمد بن حنبل٤: ١٩٨ (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر) وكلاهما عن عمرو بن العاص.

لها، أو أنَّ هذه النصوص مخالفة لتلك المواقف وتخريجها وتوجيهها؟

وهل من استند إلى تلك المواقف من البغض والسبِّ والقتال للإمام عليٍّ، يمكنه الخلاص من دائرة النفاق؟

وهل تنجيه تلك القاعدة البائسة التطبيق من الدرك الأسفل من النار، الذي ينتظر المنافقين: ﴿**إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً**﴾؟![1]

إنَّ (كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه) كما هو نصُّ الشيخ، لا يمكن أن يكون مصداقاً لنظرية (اجتهد فأصاب فله أجران، واجتهد فأخطأ فله أجر) بل هو كلام باطل جزماً، وإن صدق على غير عليٍّ، فلا يصدق على عليٍّ، خصوصاً وأنّ عليّاً عليه السلام قد اقترن حبُّه بالإيمان، واقترن الإيمانُ بحبِّه، فلا يمكن لمؤمن إلا أن يحبَّ عليّاً. فيما اقترن بغضُه بالنفاق فلا يبغضه إلا من كان منافقاً. وهذا ما تُحدثنا عنه أحاديثُ وردت بحقّه، وأمامنا نماذج منها:

فعن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، عن عليٍّ عليه السلام، قال: «لقد عهد إليَّ النبيُّ الأميُّ أنه لا يحبّك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق».[2]

ومن ذلك ما رُوي عن عليٍّ رضي الله عنه أنه قال: «وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ إِلَيَّ، أَنَّهُ لاَ يُحِبُّكَ إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضُكَ إِلاَّ مُنَافِقٌ»، رواهُ مسلمُ.[3]

---

١ . سورة النساء: ١٤٥.

٢ . جامع الترمذي: ٥٨٣، كتاب (٤٥)، باب٢٠ من كتاب المناقب الحديث (٣٧٣٦).

٣ . صحيح مسلم: ٦٠، الحديث رقم (١٣١) كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حبَّ الأنصار وعليٍّ من الإيمان وعلاماته؛ وانظر الصارم المسلول: ٥٨١. تجد الشيخ ابن تيمية نفسه يذكر ما روي في هذا الخصوص، ومنه هذه الرواية.

وعن قيس بن مسلم، عن عبدالله الجدلي، عن أبي ذر، قال: ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسوله، والتخلّف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.[1]

ثمَّ يقول الحاكم في المستدرك: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، يعني لم يخرجه لا البخاري ولا مسلم، ولذا نجد بأن العلاّمة الكبير الآلوسي البغدادي في تفسيره الكبير، وهو من أعلام مدرسة الصحابة لا من أعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام، يقول: وذكروا من علامات النفاق بغض عليٍّ كرّم الله تعالى وجهه. فقد أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود قال: ما كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلاّ ببغضهم علي بن أبـي طالب. وأخرج هو وابن عساكر عن أبـي سعيد الخدري مايؤيده، وعندي أن بغضه رضي الله تعالى عنه من أقوى علامات النفاق، فإن آمنت بذلك، فيا ليت شعري ماذا تقول في يزيد الطريد، أكان يحب عليّاً كرم الله تعالى وجهه أم كان يبغضه؟! ولا أظنك في مرية من أنه عليه اللعنة كان يبغضه رضي الله تعالى عنه أشدَّ البغض، وكذا يبغض ولديه الحسن والحسين على جدهما وأبويهما وعليهما الصلاة والسلام، كما تدلّ على ذلك الآثار المتواترة معنىً، وحينئذٍ لا مجال لك من القول بأن اللعين كان منافقاً. وقد جاء في الأحاديث الصحيحة علامات للنفاق غير ما ذكر كقوله عليه الصلاة والسلام: «علامات المنافق ثلاث... الحديث». لكن قال العلماء: هي علامات للنفاق العملي لا الإيماني، وقيل: الحديث خارج مخرج التنفير عن اتصاف المؤمن المخلص بشيء منها؛ لما أنها كانت إذ ذاك

١ . المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، دار الفكر، الجزء الثالث:١٢٩.

من علامات المنافقين.[1]

النتيجة:

بعد أن عرفنا أنَّ بغض علي بن أبي طالب عليه السلام هو إحدى علامات المنافقين. فإنَّ النتيجة التي أريد أن أصل إليها هي:

إذا كان بغض عليٍّ من قبل فريق من الصحابة، تشمله قاعدة (من اجتهد فأخطأ...) فهم ليسوا من أهل النار، بل هم مأجورون على عملهم هذا. وحينئذ يأتي السؤال التالي:

أين هم من تلك الأحاديث، التي تجعل من يبغض عليّاً من المنافقين، وهو صريح قول رسول الله صلى الله عليه وآله. وبالتالي فهم منافقون، أَوليس الجدير بهم أن يتجنبوا هذا السلوك، وما يترتب عليه من نتيجة ما أسوأَها! نهاية لا أظن أنَّ هناك عاقلاً يقبل أن يردي نفسه فيها، ألا وهي ﴿اَلدَّرۡكِ اَلۡأَسۡفَلِ مِنَ اَلنَّارِ﴾ كما هو صريح التنزيل العزيز، وهي طبقة في أقصى قعر جهنم؟!

وإذا كانوا مأجورين بحسب قاعدة من اجتهد فأخطأ فله أجر، فلماذا يصفهم رسول الله صلى الله عليه وآله بالنفاق، والمنافق ليس مأجوراً على عمله هذا؟!

إذن فهنا قولان:

القول الأول: ينطلق من تلك النصوص عن رسول الله صلى الله عليه وآله، التي ذكرنا بعضها، وهي إما تخاطبه «... أَنَّهُ لاَ يُحِبُّكَ إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضُكَ إِلاَّ مُنَافِقٌ...» وإما تصرح بأنّ بغض عليٍّ علامةً على النفاق، وقد عدّت واحدةً من علامات يُعرف بها المنافقون. كما أنَّ حبَّه علامة على الإيمان، حتى عدّ

١ . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي: سورة محمد الآية ٣٠.

حبُّه والإيمانُ أمرين مقترنين، لا ينفكّان. وما وجود أداة الاستثناء والحصر (إلاَّ) إلا دليلاً على ذلك التلازم والاقتران.

فيما القول الثاني، الذي يذهب إلى أنَّ كلَّ من سبّ عليّاً أو أبغض عليّاً أو حارب عليّاً وقاتله، فهو يدخل تحت دائرة (من اجتهد فأخطأ فله أجر) وبالتالي فهو ليس من أهل النار، بل هو مأجور على عمله، كما يقول ابن كثير:

«...أنّ عليّاً هو المصيب وإن كان معاوية مجتهداً، وهو مأجور إن شاء الله، ولكن علي هو الإمام فله أجران، كما ثبت في صحيح البخاري ومن حديث عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر».[1]

إذن فمن قاتل عليّاً مأجور إن شاء الله.. وبالتالي فهو ليس منافقاً.

فصار عندنا قولان، والأمر إليك أيها القارئ: أن تقبل قول رسول الله ﷺ أو تقبل قول السلفية!!

ثمَّ إنّ هذين القولين يكشفان عن وجود تناقض بين نظرية (اجتهد فأخطأ) وتطبيقها على بغض الصحابة لعليّ عليه السلام وسبّهم له... فيكون من سبَّ علياً مأجوراً، و من قاتل علياً فهو مأجور... وبين أنّ هؤلاء الصحابة الذين يبغضون علياً منافقون، كما حمله النصُّ الصريح لرسول الله ﷺ الذي يقول عنه التنزيل العزيز: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾.[2]

ومع هذا التناقض الذي تحمله هذه النظرية، فإنها نظرية تعدُّ باطلةً حين

---

١ . أنظر البداية والنهاية، لابن كثير٧ :٢٧٩.

٢ . سورة النجم: ٣ ـ ٤.

تنتقض ولو بنفر واحد كما يقولون: إنّ الموجبة الكلية تنتقض بالسالبة الجزئية، بمعنى لو خرج عشرة من الصحابة بهذا المنطق، فهي نظرية باطلة..

إضافةً إلى أنها نظرية سقيمة مريضة معلولة.. وبالتالي لا يقول بها إنسان يحترم عقله.

هذا وأنَّ دعوى أنّ الشيخ ابن تيمية لا يكفر أحداً، ولا يحكم بالزندقة على أحد. منقوضة بما صرح به، فقد وجدناه لا فقط يكفّر جماعة كبيرة من المسلمين، بل يكفّر حتى من يشك في كفرهم.

علماً بأنَّ عموم المسلمين في الأعم الأغلب لا يكفرون من يسبّ بعض الصحابة أو ينتقدهم.. كما أننا بحمد الله تعالى ليس من منهجنا السبّ، وهو منهج مدرسة أهل البيت عليهم السلام، و إذا ما انتقدنا بعض الصحابة لفعل صدر منهم إنما هو يقع تبعاً لنصوص قطعية واردة في صحاحهم.

هذه هي خلاصة نظرية مدرسة **ابن تيمية** وتلامذته، وهذا هو منهجهم، والاتجاه الذي هم عليه، والنقوض عليها كثيرة إضافة إلى ما ذكرناه..

آراء ابن تيمية في النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام :

أمّا لماذا الشيخ ابن تيمية؟!

إنَّ الذي دفعنا لاختيار الشيخ، هو:

أولاً: أنَّ الوقوف عند آراء أحد، إنما يكون لأحد عاملين:

العامل الأول: أن له مجموعة من الآراء والنظريات والأفكار العميقة والمهمة في مختلف الأبواب العلمية سواء أَكانت دينيةً أم كانت فلسفيةً أو عرفانيةً، أو كان لها ارتباط بأي علم من العلوم الأُخرى وهي عديدة بل كثيرة في عالمنا؛ لنتعرف على آرائه تلك وعمقها، ومدى سعة أقواله فيها وأهميتها..

العامل الثاني: أن الذي نريد أن نقف عنده ليس بالضرورة له آراء عميقة، وله نظريات جديدة ومفيدة، وإنما هناك جماعة تبنت أفكاره، ورددت أقواله، فصنعت منها مدرسة، وصار هناك اتجاه احتلّ مساحة بين المسلمين، فالوقوف عند هذه النظريات والآراء لا لأهميتها، بل لبيان كونها على الموازين العلمية أو لم تكن كذلك، وأنَّها مما اتفقت كلمة كثير من علماء المسلمين على أنها آراء مجانبة للصواب، وأنها آراء منحرفة، وأنها لا تمت بصلة إلى القرآن والسنّة والنصوص الصريحة الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. وحتى لا يأتي أحدٌ فيطلع عليها، وفي ظنّه أنَّها الحقُّ والصواب.. وأنَّ هدفنا من هذا كلِّه هو كشف الحقائق لا غير.

إذن فهذا العامل الثاني هو الذي يدعوننا للوقوف عند الشيخ ابن تيمية، خصوصاً أنَّ هناك من راح يروّج لأقواله وآرائه، ويجعلها اتجاهاً ذا مكانة في الساحة، ولا يقف عند هذا فقط، بل صار ينسبها إلى علماء الأمّة،

ويسوقها على أنّها نظريات أهل السنّة والجماعة، مع أنَّ هؤلاء بُرَآءٌ من مثل هذه الأفكار.. وهي ليست إلا أفكاراً ونظريات ، لا تتجاوز في شمولها إلا لمجموعة يمكن تسميتها بمدرسة الشيخ ابن تيمية، ولكنهم يدلسون ويوهمون المسلمين أنَّ ما يحملونه من أقواله هي أفكار أهل السنّة والجماعة، وفي الواقع هي أفكار الشيخ، والتي تحكي لنا أيضاً منهجه وتصوّر لنا طريقته في التعامل مع النصوص، وقد انحرف فيها عن عموم علماء المسلمين، وهو ما نجده صريحاً، ولكن بعد أن نقرأ تقييم أعلام للشيخ ابن تيمية ولما تبنّاه..، وهم من مدرسة الصحابة، كما جاء في كلماتهم عنه، حتى يتضح موقفهم من منهجه ومن آرائه في مباحثه العديدة.

فهذا ابن حجر الهيثمي المكي، بعدما استدل على مشروعية زيارة قبر النبيِّ ﷺ بعدة أدلة، منها الإجماع، يقول:

فإن قلت: كيف تحكي الإجماع السابق على مشروعية الزيارة والسفر إليها وطلبها، وابن تيمية من متأخري الحنابلة منكر لمشروعية ذلك كله، كما رواه السبكي في خطه، وأطال ـ أعني ابن تيمية ـ في الاستدلال لذلك بما تمجه الأسماع، وتنفر عنه الطباع، بل زعم حرمة السفر إليها إجماعاً وأنه لا تقصر فيه الصلاة،[1] وأنّ جميع الأحاديث الواردة فيها موضوعة، وتبعه بعض من تأخر عنه من أهل مذهبه؟

قلت: مَن ابن تيمية حتى يُنظر إليه، أو يُعوَّل في شيء من أمور الدين عليه؟

وهل هو إلاّ كما قال جماعة من الأئمة، الذين تعقبوا كلماته الفاسدة

١ . أي أنّ الإنسان إذا ذهب إلى المدينة المنورة بقصد زيارة النبيِّ ﷺ فإنّ الشيخ ابن تيمية يعدّ سفرَ هذا الإنسان سفر معصية، وزيارة معصية، ولابد أن يتمَّ الصلاة.

وحججه الكاسدة حتى أظهروا عوار سقطاته وقبائح أوهامه وغلطاته كالعز بن جماعة، عبد أضلّه الله تعالى وأغواه وألبسه رداء الخزي وأرداه، وبؤأه من قوة الافتراء والكذب ما أعقبه الهوان، وأوجب له الحرمان. ولقد تصدى شيخ الإسلام، وعالم الأنام، المجمع على جلالته واجتهاده وصلاحه وإمامته التقيّ السبكي قدس الله روحه، ونوّر ضريحه للردّ عليه في تصنيف مستقل، أفاد فيه وأجاد وأصاب، وأوضح بباهر حججه طريق الصواب. فشكر الله مسعاه، وأدام عليه شآبيب رحمته ورضاه؛ آمين.

ربه وعاه إذن أفرط وفرّط رجع إلى لبه، لكن إذا غلبت والعياذ بالله تعالى الشقاوة استحكمت الغباوة. فمعاذاً بك اللهم من ذلك وضراعة إليك يارب، عزّت قدرتك في أن تديم لنا سلوك أوضح المسالك هذا، وما وقع من ابن تيمية، مما ذكر، وإن كل عثرة لا تقل أبداً، ومصيبة يستمر عليه شؤمها دوماً سرمداً ليس بعجيب. فإنه ضرب مع المجتهدين بسهم صائب، وما درى المحروم أنه أتى بأقبح المعايب، إذ خالف إجماعهم في مسائل كثيرة، وتدارك على أئمتهم سيما الخلفاء الراشدين باعتراضات سخيفة شهيرة، وأتى من نحو هذه الخرافات بما تمجّه الأسماع، وتنفر عنه الطباع حتى تجاوز إلى الجناب الأقدس منزه سبحانه وتعالى عن كل نقص، والمستحق لكل كمال أنفس. فنسب إليه العظائم والكبائر، وأخرق سياج عظمته وكبرياء جلالته بما أظهره للعامة على المنابر من دعوى الجهة والتجسيم، وتضليل من لم يعتقد ذلك من المتقدمين والمتأخرين، حتى قام عليه علماء عصره، وألزموا السلطان بقتله أو حبسه وقهره. فحبسه إلى أن مات، وخمدت تلك البدع، وزالت تلك الظلمات، ثم انتصرت له أتباع لم يرفع الله تعالى لهم رأساً، ولم يظهر لهم جاهاً ولا بأساً، بل ضربت عليهم الذلة والمسكنة،

وباءوا بغضب من الله، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون.

ثمَّ قال تحت عنوان:

تنبيه: ما أحسن ما حكاه السبكي عن بعض الفضلاء، وإن كان فيه كون الزيارة قربة معلومة من الدين بالضرورة، وجاحد محكوم عليه بالكفر، انتهى. فتأمله لتعلم به قبح ما جاء به ابن تيمية، ومن معه أو تابعه،...[1]

وهناك كلمات أخرى لابن حجر الهيثمي المكي حيث يقول: «إنّ ابن تيمية عبد خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمه وأذله، وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله، وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد...» إلى آخره.

وقال أيضاً: «وإياك أن تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم الجوزية، وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه، وأضلّه الله على علم، وختم على سمعه وقلبه، وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد الله...».[2]

منهج الشيخ:

بعد أن اتضح من ابن حجر الهيثمي أنّه لا يجعل ابن تيمية يمثل مدرسة أهل السنّة، وليس فقط لا يقدح رأيه في إجماع، بل لا يقبل علمه، ولا ينظر إليه، أو يعول في شيء من أمور الدين عليه.. وهو تحذير جليٌّ من علمٍ من كبار أعلام مدرسة السنة والجماعة، وجدير بأن يؤخذ به، خصوصاً وقد كثرت كلمات ابن تيمية في مختلف الأبواب، وتناثرت في مباحث التوحيد

---

١ . أنظر الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف المكرم، لابن حجر الهيثمي المكي المتوفى سنة (٩٧٣ أو ٩٧٤) من الهجرة، تحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عزب، صفحة ٢٩ ـ ٣١.

٢. أنظر الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيثمي، الطبعة الثانية لمصطفى الحلبي صفحة ٢٠٣، ١١٤.

والمعاد والتفسير، وفيما يتعلق بالنبيِّ صلى الله عليه وآله وبالإمام عليٍّ والسيدة الزهراء عليهما السلام، ولعلّه أيضاً فيما يتصل ببعض الصحابة ومنهم الخلفاء، والتي لا مجال لاستعراضها.

وها نحن نحاول أن نقتصر على موارد منها، تتعلق بكلامه حول أهل البيت عليهم السلام؛ لنكتشف منهجه وهو يلقي بدلوه فيها، وسنجده إما كان جاهلاً فيها، وإما كان مدلساً، وإما كان كذّاباً، وأنّ آراءه لا تمثل رأي أعلام مدرسة الصحابة.. وسأستدل على هذا بما يقوله أعلام هذه المدرسة، حتى يتضح أنَّ أهل السنّة والجماعة بُرَآءٌ من منهجه، ومن كثير من آرائه، التي سنشير إليها.

فمن المعلوم عند الجميع أنَّ الإمام عليّاً عليه السلام صحابيٌّ، بل هو من أعلام الصحابة، وهذا أمرٌ لا ينكره أحدٌ، بل هو أقلُّ ما يقال فيه، ونكتفي به تنزلاً لما عليه مدرسة الصحابة. فما هو منهج الشيخ في كتاباته عنه؟

خطوات ثلاث:

إنَّ ما نكتشفه من تتبعنا لما كتبه الشيخ عن الإمام عليٍّ عليه السلام أنَّ الاتجاه العام فيه يقوم على خطوات ثلاث:

الخطوة الأولى: تتمثل هذه الخطوة في تكذيبه أو إنكاره ـ إن أمكنه ـ لأي حديث يبيّن مقاماً أو فضيلةً ومنقبةً لعليٍّ، حتى يجعله من الأحاديث الموضوعة، علماً بأنَّ هناك طائفةً من الأحاديث الثابتة، والمتفق على صحتها بين علماء المسلمين، ولم ينكرها أحدٌ منهم إلا الشيخ ابن تيمية، ويعدّها كذباً.

الخطوة الثانية: فإن لم تسعفه تلك الخطوة، ووجد أن الروايات التي جاءت، لا يمكن إنكارها أو تكذيبها، يحاول أن يجد بدائل أخرى يضيفها للمراد من المنقبة، التي يتوفر عليها الحديث، أي ينفي اختصاصها بمن

وردت فيه، فيذهب إلى أنَّ هذه المنقبة أو تلك الفضيلة ليست منحصرةً بعليٍّ، وإنما هي موجودة عند غيره.

الخطوة الثالثة: وإذا لم يجد طريقاً لا لتلك ولا لهذه، يحاول أن يقرأ النصوص قراءة سلبية، بأن ما ورد ليس مدحاً بل هو ذم..

وحتى نقف على هذه الخطوات، فما علينا إلا الرجوع إلى مؤلفاته وخصوصاً منهاج السنّة، ومجموعة الفتاوى، ففيها موارد كثيرة تصلح أن تكون أمثلة لكل خطوة من هذه الخطوات، التي يسلكها في كلّ ما ورد بحقِّ الإمام عليٍّ عليه السلام، والتي منها:

ـ حديث المنزلة:

فتحت عنوان (المنافقون يرجفون بعليٍّ)

يقول ابن هشام: وخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، إلى أهله وأمره بالإقامة فيهم، فأرجف به المنافقون، وقالوا: ما خلّفه إلاّ استثقالاً له، وتخفُّفاً منه، فلما قال ذلك المنافقون: أخذ علي بن أبي طالب رضوان الله عليه سلاحه، ثم خرج حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نازل بالجُرف، فقال: يا نبيَّ الله، زعم المنافقون أنك إنما خلَّفتني أنك استثقلتني، وتخفَّفت مني.

فقال: كذبوا. ولكني خلَّفتك لما تركتُ ورائي، فارجع فاخلُفني في أهلي وأهلك، أفلا ترضى يا علي أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنه لا نبي بعدي؟ فرجع عليٌّ إلى المدينة، ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سفره.[1]

يقول عنه: (.. و التخصيص بالذكر إذا كان لسبب يقتضي ذاك، لم يقتض

١ . السيرة النبوية، لابن هشام، غزوة تبوك.

الاختصاص بالحكم، فليس في الحديث دلالة على أن غيره لم يكن منه بمنزلة هارون من موسى..) وبالتالي فحديث المنزلة، ليس مختصّاً بعليٍّ دون غيره.

ـ حديث الراية:

الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم خيبر:

«... لأعطين الراية رجلاً يحبُّ اللهَ و رسولَه، و يحبُّه اللهُ و رسولُه، يفتح الله على يديه، ليس بفرَّار... يقول سلمة: فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً رضوان الله عليه، وهو أرمد، فتفل في عينه، ثم قال: خذ هذه الراية، فامض حتى يفتح عليك».[1]

يقول عنه: (... و ليس هذا الوصف من خصائص عليٍّ، بل غيره يحبُّ اللهَ و رسولَه ويحبُّهُ اللهُ و رسولُهُ...).

إذن فهو بعد أن يبدأ بنقل مجموعة من الأحاديث الموضوعة أو الصحيحة بحسب مبناه؛ ليثبت من خلالها النتيجة التي يريد الوصول إليها، وهي أن ما ورد ليس من اختصاصات الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، بل هناك من يشاركه فيما تقصده هذه الأحاديث، وبالتالي لا فضل له فيما حملته تلك الروايات من مناقب ومنازل..، وهو منهج معروف عندهم يتلخص بالعبارة التالية: (ما من منقبة إلاّ ولعليٍّ مشارك فيها).[2]

ـ حديث الغدير:

وفي هذا الحديث نقف عند قول رسول الله صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام: «من كنت

---

١ . المصدر السابق٣: ٣٤٩، خيبر.

٢ . أنظر في هذين الحديثين منهاج السنة٧ : ٣٢٦،٣٦٧. وحول هذا المنهج انظر حديث المنزلة ـ القسم الثالث، للسيد كمال الحيدري.

مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، و انصر من نصره، واخذل من خذله».

وقد ذكرها الشيخ ابن تيمية في ردّه على ما جاء عن الرافضي كما يسميه، ويقصد به ابن المطهر الحلي، صاحب كتاب منهاج الكرامة في إثبات الإمامة.

يقول ابن تيمية:

قال الرافضي: البرهان الثالث، قوله تعالى: ﴿**اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ أَتْمَمْتُ عَلَيكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً**﴾.

فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم[1]: «الله أكبر على إكمال الدين و إتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، و بالولاية لعليٍّ من بعدي، ثم قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، و انصر من نصره، و اخذل من خذله».[2]

ثمَّ يقول الشيخ ابن تيمية: والجواب من وجوه:

الوجه الخامس: أن هذا اللفظ وهو قوله: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

ثم يقول: (وأما قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه) فلهم فيه قولان..[3]

إذن فهو يقسم هذا الحديث، الذي نقله من الرافضي بتعبيره إلى قسمين:

١ . مع أنّ ابن مطهر الحلي، لا يصلي على النبيِّ الصلاة المبتورة، أي بدون (وآله) إلا أنَّ ابن تيمية، وخلافاً للأمانة حذف (وآله) والتي تقتضي أن ينقل النصَّ كما هو.

٢ . منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبعة سنة (١٤١١هـ) بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية في المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية٧ : ٥٢.

٣ . المصدر السابق٧ : ٥٢ ، ٥٥.

القسم الأول: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه». يقول: كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

فيما القسم الثاني: «من كنت مولاه فعلي مولاه» يقول: فيه قولان.. أي فيه اختلاف..

ونجد نصَّ كلامه هذا، بل أوضح منه في كتابه الآخر:

وأما قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه...» فهذا ليس في شيء من الأمهات، إلا في الترمذي. وليس فيه: «ألا من كنت مولاه فعلي مولاه»، وأما الزيادة، فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد،

فقال: زيادة كوفية، ولا ريب أنها كذب لوجوه...

فهذه العبارة: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه».

يقول عنها هناك: كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

ويقول عنها هنا: «.. فليست في الحديث، وسئل عنها الإمام أحمد، فقال: زيادة كوفية».

وأنَّ قولهﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه...» غير موجود في أي مصدر من مصادر علماء المسلمين، ومدرسة الصحابة وأهل السنّة والجماعة، إلاّ في الترمذي. هذا ما توصل إليه الشيخ ابن تيمية.

إذن نأتي إلى المقطع الأول: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه». هل هو موضع خلاف من أحد، أو أنّ ابن تيمية هو الذي يخالف فقط؟

وهل المقطع الثاني: «اللهم وال من والاه» مكذوب ـ زيادة كوفية، أو هو متواتر بين علماء المسلمين؟

مع العلاّمة الألباني في طرق الحديث:

بدايةً لا بدَّ لي من الإشارة إلى أني عندما أنقل عن الألباني، لا يتبادر إلى ذهن أحد أنني أوافقه في كلّ ما يصحّح، وفي كلّ ما يضعف، فالأمر ليس كذلك، وإنما أنقل كلامه في هذا المقام؛ لأنّ هناك تصريحات واضحة من أعلام السلفية الحديثة كالشيخ ابن باز في تعريفه وتوثيقه للعلاّمة الألباني، والشيخ محمد صالح العثيمين أيضاً يمدحه. كما أنَّ هناك كثيراً من علماء المسلمين يرفضون كلامه أو بعض تصحيحاته وتضعيفاته، ولعلّه هو أيضاً رجع عن بعض تضعيفاته وصححها، أو رجع عن بعض تصحيحاته وضعّفها. ولكنه يبقى رجل العلم الذي قبلوه، وهذا ما يجعلني أنقل أقواله وآراءه.

و هنا أكتفي بما يذكره العلامة الألباني حيث يستفتح قوله بذكر نصَّ الحديث:

«من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

ورد من حديث زيد بن أرقم، وسعد بن أبي وقاص، وبريدة بن الحصيب، وعلي بن أبي طالب، وأبي أيوب الأنصاري، والبراء بن عازب، وعبدالله بن عباس، وأنس بن مالك وأبي سعيد، وأبي هريرة. هؤلاء عشرة من الصحابة.

وبعد كلامه هذا، راح يبيّن الطرق لكلٍّ صحابي، مع الروايات التي يذكرونها، والتي يقف الإنسان عندها متحيّراً، ويُهمّشها بمصادرها:

١. حديث زيد، وله عنه طرق خمس:

الأولى: عن أبي الطفيل عنه قال: لما دفع النبي صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع ونزل غدير (خم)، أمر بدوحات فقممن، ثم قال: «كأني دعيت فأجبت، وإني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر:

كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض».

ثم قال: «إنّ الله مولاي وأنا ولي كلِّ مؤمن».

ثم أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: «من كنت وليه، فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه».[1]

قلت: سكت عنه الذهبي، وهو كما قال: لولا أنّ حبيباً كان مدلساً وقد عنعنه.

---

١ . أخرجه النسائي في «خصائص عليٍّ»: ١٥ ؛ والحاكم٣ : ١٠٩ ؛ وأحمد١ : ١١٨ وابن أبي عاصم (١٣٦٥) ؛ والطبراني (٤٩٦٩ - ٤٩٧٠) عن سليمان الأعمش قال: حدثنا حبيب بن أبي ثابت عنه وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه فطر بن خليفة عن أبي الطفيل قال: «جمع علي رضي الله عنه الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، (وفي رواية: فقام ناس كثير) فشهدوا حين أخذ بيده، فقال للناس:

«أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟».

قالوا: نعم يا رسول الله.

قال: «من كنت مولاه، فهذا مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً يقول: كذا وكذا، قال: فما تنكر، قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك له».[1]

الثانية: عن ميمون أبي عبدالله...

الثالثة: عن أبي سليمان (المؤذن) عنه...

الرابعة: عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم...

الخامسة: عن عطية العوفي قال: سألت زيد بن أرقم..

٢. سعد بن أبي وقاص، وله عنه ثلاث طرق:

الأولى: عن عبد الرحمن بن سابط عنه...

الثانية: عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه به...

الثالثة: عن خيثمة بن عبد الرحمن عنه ...

٣. حديث بريدة، وله عنه ثلاث طرق:

الأولى: عن ابن عباس عنه قال: خرجت مع علي رضي الله عنه إلى

١ . أخرجه أحمد٤ :٣٧٠ ؛ وابن حبان في صحيحه ٢٢٠٥- موارد الظمآن ؛ وابن أبي عاصم ١٣٦٧ و ١٣٦٨ ؛ والطبراني ٤٩٦٨ ؛ والضياء في "المختارة" رقم: ٥٢٧ بتحقيقي...

اليمن، فرأيت منه جفوة، فقدمت على النبي صلى الله عليه وسلم، فذكرت علياً، فتنقصته، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير وجهه، فقال: «يا بريدة! ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟».

قلت: بلى يا رسول الله.

قال: «من كنت مولاه، فعلي مولاه».[1]

الثانية: عن ابن بريدة عن أبيه «أنه مرَّ على مجلس، وهم يتناولون من علي، فوقف عليهم، فقال: إنه قد كان في نفسي على عليٍّ شيء، وكان خالد بن الوليد كذلك، فبعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية عليها عليٌّ، وأصبنا سبياً، قال: فأخذ علي جارية من الخمس لنفسه، فقال خالد بن الوليد: دونك، قال: فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم، جعلت أحدثه بما كان، ثم قلت: إنّ علياً أخذ جارية من الخمس، قال: وكنت رجلاً مكباباً، قال: فرفعت رأسي فإذا وجه رسول الله ﷺ قد تغير، فقال: .. «فذكر الشطر الأول».[2]

الثالثة: عن طاووس عن بريدة ...

٤. علي بن أبي طالب، وله عنه تسع طرق:

الأولى: عن عمرو بن سعيد أنه سمع علياً رضي الله عنه وهو ينشد في الرحبة...

---

١ . أخرجه النسائي والحاكم٣ :١١٠ ؛ وأحمد٥ :٣٤٧ من طريق عبدالملك بن أبي غنية قال: أخبرنا الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وتصحيح الحاكم على شرط مسلم وحده...

٢ . أخرجه النسائي وأحمد٥ : ٥٠ و٣٥٨ و٣٦١. والسياق له من طرق، عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة عنه، قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين أو مسلم...

الثانية: عن زاذان بن عمر قال: سمعت علياً في الرحبة...

والثالثة والرابعة: عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع قالا: نشد عليٌّ الناسَ في الرحبة...

الخامسة: عن شريك أيضاً عن أبي إسحاق عن عمرو ذي مر... وزاد فيه: «وانصر من نصره، واخذل من خذله».

السادسة: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «شهدت علياً رضي الله عنه

في الرحبة ينشد الناس..». فذكره مثله دون زيادة «وانصر...».

السابعة والثامنة: عن أبي مريم ورجل من جلساء علي عليه السلام عن علي أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم غدير خم... فذكره بدون الزيادة، وزاد: «قال: فزاد الناس بعد: وال من ولاه، وعاد من عاداه».

التاسعة: عن طلحة بن مصرف...

٥. أبو أيوب الأنصاري.

يرويه رياح بن الحارث قال: «جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم، وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم يقول: (فذكره دون الزيادة) قال رياح: فلما مضوا تبعتهم فسألت من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري».[١]

٦. البراء بن عازب.

يرويه عدي بن ثابت عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرتين فصلى الظهر، وأخذ بيد علي رضي الله تعالى عنه، فقال: «ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟...»، ... وزاد قال: فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة.[٢]

٧. ابن عباس.

يرويه عنه عمرو بن ميمون...

٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ أنس بن مالك وأبو سعيد وأبو هريرة.

يرويه عنهم عميرة بن سعد قال: شهدت علياً رضي الله عنه على المنبر

١ . أخرجه أحمد٥ : ٤١٩ ؛ والطبراني ٤٠٥٢ و ٤٠٥٣ من طريق حنش بن الحارث بن لقيط النخعي الأشجعي عن رياح بن الحارث قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات. وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات.

٢ . أخرجه أحمد وابنه في زوائده ٤ : ٢٨١ ؛ وابن ماجة ١١٦ مختصراً...

يناشد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير (خم) يقول ما قال فليشهد. فقام اثنا عشر رجلاً، منهم أبو هريرة وأبو سعيد وأنس بن مالك، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ...[1]

ثمَّ قال العلامة الألباني:

وللحديث طرق أخرى كثيرة جمع طائفة كبيرة، منها الهيثمي في «المجمع».[2] وقد ذكرت وخرجت ما تيسر لي منها مما يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدها بصحة الحديث يقيناً، وإلا فهي كثيرة جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، قال الحافظ ابن حجر: منها صحاح ومنها حسان. وجملة القول أن حديث الترجمة حديث صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر عنه صلى الله عليه وسلم.

كما ظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفاية. وأما قوله في الطريق الخامسة من حديث علي رضي الله عنه: «وانصر من نصره واخذل من خذله» ففي ثبوته عندي وقفة؛ لعدم ورود ما يجبر ضعفه، وكأنه رواية بالمعنى للشطر الآخر من الحديث: «اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه». ومثله قول عمر لعلي: «أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة». لا يصح أيضاً؛ لتفرد علي بن زيد به كما تقدم.

وبعد بحثه المفصّل هذا، وقد أوجزناه، قال:

إذا عرفت هذا، فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان

---

١ . أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص٣٣- هندية رقم١١٦- الروض) وفي الأوسط رقم ٢٤٤٢ عن إسماعيل بن عمرو...

٢ . ٩ : ١٠٣ ـ ١٠٨.

صحته أنني رأيت شيخ الإسلام بن تيمية، قد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر، فزعم أنه كذب (أنظر«مجموع الفتاوى»٤ : ٤١٧- ٤١٨)! وهذا من مبالغته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها.والله المستعان.[١]

انتهى كلام العلامة الألباني بمحلِّ الشاهد، وهو رفضه لموقف الشيخ ابن تيمية من حديث «من كنت مولاه ...» المتمثل بتضعيفه الشطر الأول من الحديث، وتكذيبه للشطر الثاني منه. كما أن هذا الزعم للشيخ ابن تيمية كان هو الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته، وهو ما صرّح به العلامة الألباني.

وإضافةً إلى هذا تعال معي أيها القارئ إلى كلٍّ من:

ـ الإمام أحمد في مسنده:

ففيه موارد عديدة لهذا الحديث، منها:

عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع قالا:

«نشد عليٌّ الناس في الرحبة من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم (هذه الصلاة البتراء التي يصلونها) يقول يوم غدير خم إلاّ قام، قال: فقام من قبل سعيد ستة، ومن قبل زيد ستة، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله

١ . أنظر سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع٤ :٣٣٠، ذيل الحديث (١٧٥٠). وانظر أيضاً بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى (٨٠٧) من الهجرة، تحقيق عبدالله محمد الدرويش، دار الفكر٩ : ١٠٣ ـ ١٠٨ من الحديث ١٤٦١٠ وحتى١٤٦٤١، تحت باب قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فهو ينقل واحداً وثلاثين حديثاً، إن لم أقل كلها، فأغلبها قريب من الإجماع ويقول: رواتها ثقات، ورواياتها صحيحة...

صلى الله عليه وسلم يقول لعلي رضي الله عنه يوم غدير خم: «أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى، قال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «شهدت علياً رضي الله عنه في الرحبة ينشد الناس، أنشد الله من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، لما قام فشهد. قال عبد الرحمن: فقام اثنا عشر بدرياً، كأني أنظر إلى أحدهم، فقالوا: نشهد انا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأزواجي أمهاتهم؟ فقلنا: بلى يا رسول الله. قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه».[1]

ـ الإمام الطبراني في معجمه:

عن عمرو بن واثلة، عن زيد بن أرقم قال: «لما رجع رسول الله من حجة الوداع، ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقمت، ثم قامﷺ فقال: كأني قد دعيت فأجبت، إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، ثم قال: إنّ الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي، فقال: من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، فقلت لزيد: أنت سمعته من رسول الله؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلاّ قد رآه بعينيه وسمعه بأذنيه».[2]

---

١ . مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دارالفكر، الطبعة القديمة١: ١١٨ ـ ١١٩، الحديث الأول.

٢ . المعجم الكبير، للحافظ أبي قاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار إحياء التراث العربي،

ـ الحاكم النيسابوري في مستدركه:

حدثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم قال: «لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع، ونزل غدير خم، أمر بدوحات، فقال: كأني قد دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين... قال: ثم أخذ بيد علي، فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه..» وذكر الحديث بطوله. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. أي البخاري ومسلم، يعني على شرط أصح كتابين عند مدرسة الصحابة.[1]

هذا، وأنَّ مجيء حديث الثقلين في متن هذين الحديثين يكشف أنّ الرسولﷺ قدم لحديث الولاية حديث الثقلين، وهذا يثبت أن كل الأدلة التي تثبت تواتر حديث الولاية سوف تثبت لنا تواتر حديث الثقلين أيضاً، وكل أعلام المسلمين نقلوا النصَّ هكذا: « كتاب الله وعترتي أهل بيتي» ولا يوجد في نصّ من هذه النصوص أنه قال: وسنتي، نعم لعلَّ هناك نصّين أو ثلاثة نصوص تذكر وسنتي، و بعض هذه النصوص صحيح السند. سنقف عندها في بحثنا حول حديث الثقلين، ولكن النكتة المهمة هنا أنّ رسول اللهﷺ قدّم لحديث «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» بحديث الثقلين، وبهذا يتضح أن مضمون حديث الولاية هو مضمون حديث الثقلين «لن تضلوا بعدي أبداً».

هؤلاء هم من أعلام مدرسة الصحابة، وهذه المصادر هي من مصادرها، وإلا إن تحدثنا عما ذكره أعلام ومصادر مدرسة أهل البيت فإنّ العلامة

المجلد الخامس، تحت الحديث (٤٩٦٩).

١ . المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، دار الفكر٣ : ١٠٩ .

الأميني في كتابه الغدير يقول:

«الذين نقلوا رواية الغدير وحديث الولاية من رسول الله ﷺ من الصحابة بلغ عددهم مئة وعشرة، ومن التابعين بلغ عددهم أربعة وثمانين تابعياً».

وهم ممن وثّقهم كبار علماء مدرسة الصحابة، و ليس الصحابة الذين كانوا يوالون علياً فقط، وإنما أولئك الذين كانوا موثّقين عند عموم علماء المسلمين، خصوصاً أنَّ نظرية مدرسة الصحابة تتبنى عدالة الصحابة جميعاً، والطعن فيهم كما هو رأي السلفية: زندقة وخروج عن الإسلام، وأن من ينتقص أحداً منهم، فهو ينتقص من رسول الله ﷺ. وعلى ذكر الانتقاص، هل انتقص الشيخ ابن تيمية الإمام عليّاً؟! هذا ما سنجده في البحث التالي:

انتقاصه للإمام علي عليه السلام:

ربَّ قارئ يستغرب من هذا العنوان، فيسأل: كيف ينتقص ابنُ تيمية الإمام عليَّاً، والانتقاص خلاف مبناه المذكور (من انتقص صحابياً فهو كافر، ومن شك أنه كافر فهو كافر) وعليٌّ هو أحد الخلفاء الأربعة، ويأتي في الفضل بعد الخليفة الثالث، وبالتالي فهو رابع الذين هم أفضل الصحابة جميعاً، هذا هو مبنى مدرسة الصحابة، وبالذات مدرسة السلفية وابن تيمية زعيمها.؟!

وجواباً عن ذلك، أنقل ما ذكره ابن حجر العسقلاني، فبعد أن يقول تحت عنوان:

(يوسف) والد الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي الرافضي المشهور، كان رأس الشيعة الإمامية في زمانه، وله معرفة بالعلوم العقلية؛ شرح مختصر ابن الحاجب الموصلي شرحاً جيداً، بالنسبة إلى حلِّ ألفاظه وتوضيحه، وصنّف

كتاباً في فضائل علي رضي الله عنه، نقضه الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتاب كبير، وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلى ذلك في أبياته المشهورة حيث قال: وابن المطهر لم يظهر خلافه، ولابن تيمية ردٌّ عليه، أي الردّ واستيفاء أجوبة، لكنا نذكر بقية الأبيات فيما يعاب به ابن تيمية من العقيدة.

يذكر ابن حجر التالي: طالعت الردَّ المذكور (أي ردّ ابن تيمية على ابن مطهر الحلي الرافضي)، فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث، التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد، التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ، يتكل على ما في صدره، والإنسان عامد للنسيان، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه، وهذه الترجمة لا تحتمل إيضاح ذلك وإيراد أمثلته. وكان ابن المطهر مقيماً، وقد بلغه تصنيف ابن تيمية، فكاتبه بأبيات يقول فيها.[1]

إذن في كلام ابن حجر بيان واضح لما يتصف به الردُّ المذكور للشيخ ابن تيمية:

من التحامل الكثير: (لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث، التي يوردها ابن المطهر).

من التوهين المبالغ فيه، والذي أدى به إلى التنقيص من الإمام عليٍّ عليه السلام: (وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحياناً إلى تنقيص علي

١ . لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة سنة: ١٤٠٦ هـ ٦: ٣١٩ رقم ١١٤٤.

رضي الله عنه، وهذه الترجمة لا تحتمل إيضاح ذلك وإيراد أمثلته) وهو محلُّ الشاهد في كلامنا.

ومما لا ريب فيه أنّ هذه الصفات مخلّة بالبحث، وبمصداقية الباحث إن كان ينشدها، وهي مما لا يتصف بها العالمُ المحترِمُ لعلمه ومنهجه؛ لأنها تفقده دقّته وأمانته العلمية، كما أنّها تبيّن وبشكل واضح أنَّ عمل الشيخ ابن تيمية هذا إما أنّه ينمُّ عن جهل مطبق بالروايات، وإما أنه كان ملتفتاً، لكنه يحاول أن يدلّس ويخلط بين الروايات حتى يردَّ الروايات الجياد. وأنّه صار بحجة الردِّ على الحلّي، الرافضي بتعبيره، راح ينتقص من عليٍّ عليه السلام، وهو ما صرّح به ابنُ حجر العسقلاني. حتى يحقق الشيخ ابن تيمية ما يسعى إليه، وإن خالف به ما يتبناه في دفاعه عن الصحابة ضدَّ كلّ من يتعرض لهم من سبٍّ أو شتم أو اتهام... وما علينا إلا ما ألزم به نفسه.

هذا، و قد ذكر ابن حزم أنه إذا بلغت الرواية في الطبقة الأولى، وقد نقلها خمسة من الصحابة فهي تدل على التواتر.

وفي قول: اختار ابن حزم أنّ التواتر يثبت باثنين تحيل العادة تواطؤهما على الكذب.[1]

فأين يقع كلام ابن تيمية (كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث..) بعد هذا الجهد للعلامة الألباني ولغيره من العلماء الذين ذكرنا بعضاً منهم في دراسة سند الحديث؟!

فيما رواية الغدير «من كنت مولاه ...» ليست فقط متواترةً، وإنما هي ضعف التواتر، علماً بأنّ الأصحاب الذين نقلوها يتجاوز عددهم ثلاثين صحابياً، ولعلّه أكثر من ذلك.

---

١ . أنظر كتاب الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، تحقيق الشيخ أحمد شاكر١ : ١٢٠.

إنَّ ما ذكره الشيخ حول حديث الغدير، لا ينسجم مع الموازين العلمية، التي قامت بعيداً عنها نظريتُه حول هذا الحديث، والتي تتلخص فيما سجله من إشكال في سند هذا الحديث، ويتمثل في أن المقطع الأول من الحديث لم يرد في أمهات المصادر الحديثية، وإنما ورد في الترمذي فقط.

وأما المقطع الثاني فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ثم راح ينسب إلى الإمام أحمد أنه سئل فقال: «زيادة كوفية».

و بعد أن اتضح ذلك، نعود إليه حيث يقول عنها: ولا ريب أنها كذب لوجوه...

أحدها: أنّ الحقَّ لا يدور مع معيّن إلا النبيّ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب اتباعه في كل ما قال.

وقوله: «اللهم انصر من نصره ...» خلاف الواقع قاتل معه أقوام يوم صفين فما انتصروا، وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا كسعد الذى فتح العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية وبنى أمية الذين قاتلوه، فتحوا كثيرًا من بلاد الكفار ونصرهم الله.[1]

وقفة أخرى:

يبدو أنَّ الشيخ ابن تيمية فهم من «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» أنها دالة على العصمة. والحقّ معه، الجملة إذا كانت ثابتة، فهي تدل على العصمة؛ لأنه إذا لم يكن الشخص معصوماً، فكيف يقول عنه رسول الله ﷺ

١ . مجموعة الفتاوى، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، اعتنى بها وخرّج أحاديثها عامر الجزار، أنور الباز، الطبعة الأولى، دار الجيل سنة (١٤١٨هـ)، المجلد الثاني، مركب من جزأين، الجزء الثالث والجزء الرابع، مجمل ومفصل الاعتقاد. ٤: ٤١٧. وانظر أيضاً الصفحة ٢٥٥ من الجزء الرابع من كتابه هذا.

«اللهم وال من والاه ..»؟! وهذا معناه أنَّ كلَّ من والاه فهو حقٌّ، وكلَّ من عاداه فهو باطل، وهذا لا يكون إلا إذا كان ذلك الذي هو محور الولاية والمعاداة معصوماً، وإلا إذا لم يكن معصوماً، لا يمكن أن يكون له هذا، ولذا فالشيخ ابن تيمية ملتفت للنكتة، يقول: (ومعلوم أنّ علياً ينازعه الصحابة، واتباعه في مسائل وجد فيها النصّ يوافق من نازعه ...).

وعن الدليل على أنّ هذه الرواية لا تدل على عصمة علي؛ لأن معاوية خالفه. وبالتالي نستكشف من مخالفته أنّ الحق معه لا مع علي، وبعبارة أخرى أنّ معاوية هو المعصوم بمجرد أنه خالف علياً. وهذا وإن لم يصرح به، لكننا نستفيده من أقواله ومنها (ومعلوم أنّ علياً ينازعه الصحابة ..) أي نازعه وقاتله وأبغضه جماعة.

هذا، وأن الذين نازعوا عليّاً إما أن يكونوا على حقٍّ أو أنَّهم على باطل، فإن كانوا على حقٍّ وهو على باطل، فيدل على عدم عصمته. وإن كانوا على باطل، فهذا لا يدل على عدم عصمته عليه السلام.

وأما عن «اللهم انصر من نصره ...» فهي عنده خلاف الواقع؛ لأنَّ أولئك نصرهم الله، نصر معاوية وبني أمية، ولكن لم ينصر علياً ..

فالشيخ ابن تيمية كما يظهر من كلامه، يفترض في الرتبة السابقة أنّ علياً على باطل، وأنّ معاوية وجنده، وأيضاً من خرج على عليٍّ في الجمل، كلّهم على حقٍّ، وهذا أقوى دليل يقدمه ابن تيمية على أن الحقَّ لا يدور مع عليٍّ حيثما دار! وهوأغرب استدلال!!

ثمَّ هو بعد كلامه في سند الحديث، وضع إشكالاً آخر على متن ومضمون هذا الحديث، قائلاً:

(فإن كان قاله، فلم يرد به ولاية مختصّاً بها، بل ولاية مشتركة وهي ولاية الإيمان التي للمؤمنين).

فعلى فرض صدور هذا الحديث، فإن مضمونه شامل لجميع المؤمنين من قبيل: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**﴾ وبالتالي فلا توجد فيه أي

خصوصية لعليٍّ.

إذن عنده كلام في السند، وهو ما تحدثنا عنه، وكلام في المضمون والدلالة سيأتينا الكلام عنه في الحلقة القادمة إن شاء الله تعالى.

* * *

هذه هي الحلقة الثالثة من المطارحات للعلامة السيد كمال الحيدري، قام بإعدادها للنشر، حسن الحاج ، وقد تمّت ليلة الواحد والعشرين من شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٣٣ هجرية، نأمل أن نكمل ما تبقى منها في الأعداد القادمة من هذه المجلة!